قوى 14 آذار ستتصدّى للمخطط وتحذّر من قطع شرايين البلد

المعارضة تصعّد تحركها بدءاً من اليوم وتشلّ الوزارات والطرق والمرافق وترفض «بهلوانيات» السنيورة المالية وتعتبر إسقاط حكومته مشروعا

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

في وقت تواصل الحكومة استعداداتها وتحضيراتها لمؤتمر باريس ـ 3 في 25 الجاري وفي وقت توجه الى العاصمة الفرنسية مساء امس كل من وزير المال جهاد ازعور ووزير الاقتصاد والتجارة سامي حداد وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة من اجل الاجتماع التحضيري لباريس ـ 3 للمؤتمر، أعلنت قوى المعارضة خطتها التصعيدية التي كانت متوقعة في غياب لأي مبادرات محلية أو عربية ما يعني أن المواجهة باتت متروكة للشارع، وليس ثمة من يجزم بأن الضمانات التي حالت حتى الساعة دون إقفال الطرق وشلّ المطار والمرفأ ستصمد طويلاً، وتترقب المراجع الامنية بقلق خطوة الاتحاد العمالي العام مدعوماً من المعارضة اليوم بتنفيذ اعتصام قد يتحوّل مفتوحاً في مثلث حيوي جداً لوجوده عند تقاطع أساسي في منطقة تحتوي على الكثير من المؤسسات الحكومية والمقار الأمنية، ما يعني شلّ المنطقة والتسبّب بزحمة سير اضافية خانقة.

وكانت قوى المعارضة عقدت اجتماعاً قبل ظهر امس في دارة النائب العماد ميشال عون في الرابية تلا بعده الوزير السابق طلال ارسلان، بياناً باسم المجتمعين جاء فيه: بعد مضي 37 يوماً على الاعتصام الشعبي للمعارضة الوطنية في وسط بيروت، وإزاء تعنت المجموعة الحاكمة في الاستجابة لحقوق الشعب البديهية في المشاركة بصنع قراره ورسم مستقبل حياته، أصبح من البديهي القول ان هذه الحكومة فاقدة لشرعيتها الشعبية بعد أكبر تظاهرة شعبية شهدها لبنان في 10 كانون الأول 2006، وأصبحت فاقدة لشرعيتها الوظيفية والدستورية والميثاقية بعد خرقها المادتين 83 و95 والفقرة «ي» من مقدمة الدستور.

إن الدستور اللبناني هو الاطار الناظم لممارسة السلطة والحكم، وإن هذه الحكومة التي لم تتقيد بالدستور وخرجت عن قواعد الحكم لتبتكر قوانينها الخاصة أصبحت سلطة انقلابية منقلبة على الدستور ومن واجب اللبنانيين والمسؤولين التعاطي معها على هذا الأساس. وأصبح مشروعاً إسقاطها وإزاحتها بكل الوسائل السلمية المتاحة».

ولفت البيان الى «أن المعارضة الوطنية تؤكد التشديد على مطلبها الرامي الى إقرار قانون انتخابي جديد وعادل وإجراء انتخابات نيابية حرة مبكرة بإشراف حكومة وطنية موثوق بها داخلياً، بما يعيد تكوين السلطة على أسس وقواعد المشروعية الميثاقية والدستورية والشعبية الصحيحة».

وأكد «إن الرئيس السنيورة قد فتح على نفسه من خلال البيان الأخير المتعلق بالإصلاحات الإقتصادية ملفاً لم نكن نريد فتحه اليوم وقبل أن تصبح للبنان مؤسسات إشتراعية وإجرائية دستورية ووطنية. إن جوهر خلاف المعارضة مع الحكومات المتعاقبة منذ عام 1992 يتعلق بالنهج الاقتصادي المخيف الذي يدفع بلبنان الى المجهول، والذي جعله رهينة لدى البنوك الدولية والقوى التي تقف خلفها بعد أن أغرق بالديون. وإمعاناً في اعتماد سياسة إفلاس الدولة وإفقار اللبنانيين، جاء ما سمي زوراً ورقة الإصلاح الاقتصادي في توقيت مشكوك به ومرتبط بأسباب سياسية خارجية من دون الالتفات الى الوضع السياسي الداخلي المأزوم والى حاجة اللبنانيين الى توافق داخلي يشكل أساساً لبرنامج إصلاحي فعلي يؤدي الى نهوض اقتصادي. فاللبنانيون ليسوا بحاجة، كما في باريس 1 وباريس2، الى بهلوانيات مالية ونقدية جديدة يسمونها هندسات، بل هم بحاجة الى نمو اقتصادي فعلي يتعارض مع الضريبة الجديدة المفروضة عليهم والتي تقدر بعشرة مليارات دولار إضافية في السنوات الخمس المقبلة».

وختم البيان «إن المعارضة الحريصة على السلم والاستقرار في الوطن، اتبعت أكثر الأساليب حضارية وسلمية، وإن المجموعة الحاكمة الحريصة فقط على سلطتها، قد اعتمدت أكثر الأساليب طائفية وتحريضاً للدفاع عن مصالحها. وعليه فإن المعارضة إذ تؤكد التزامها الاستمرار في حركتها الاعتراضية الغاندية واعتصامها المفتوح في ساحتي الشهداء ورياض الصلح، تتبنى دعوة الاتحاد العمالي العام للتظاهر أمام مركز الـ (TVA) يوم الثلاثاء الساعة الحادية عشرة قبل الظهر. كما تدعو جميع اللبنانيين للمشاركة فيه. وقد قررت المعارضة أيضاً تصعيد تحركاتها الشعبية وتحويل تظاهرة الثلاثاء الى حركة يومية تصاعدية تمتد باتجاه كل الوزارات والمرافق العامة وصولاً الى تحقيق كل مطالبها».

في المقابل، عقدت هيئة المتابعة لقوى 14 آذار اجتماعاً بعد الظهر في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي في وطى المصيطبة، تلا بعده النائب السابق فارس سعيد بياناً باسم المجتمعين قال فيه: فيما تواصل الحكومة اللبنانية، مدعومة من قوى 14 آذار وغالبية الشعب اللبناني بذل اقصى الجهود لانجاح مؤتمر باريس 3 الذي يشكل فرصة دولية للمساعدة في حل مشكلة الدين العام واطلاق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للشباب اللبناني فوق ارض لبنان، لا يزال «حزب الله» وحلفاؤه يمعنون في سياسة التفرد والتعطيل والتأزيم والتصعيد المعتمدة خصوصاً منذ 12 تموز، وذلك عبر توسيع نطاق الاعتصام المفروض قسراً على الوسط التجاري للعاصمة الى مناطق حيوية اخرى بهدف شل الاقتصاد واعاقة حركة المواطنين وتعطيل الادارات والمرافق العامة ووضع اللبنانيين امام خيار الانصياع لتفردهم هم والانظمة التي تقف وراءهم او التعرض للجوع والهجرة.

وفي هذا السياق بالذات، تم استحضار القيادة الحالية للاتحاد العمالي العام التي يعود تركيبها الى عصر الوصاية، والتي ترعرع افرادها في احضان ضباط المخابرات السورية والتي تقع الهموم النقابية الحقيقية خارج جدول اعمالها، والتي من المعروف انها لم تستطع يوماً بقواها الذاتية ان تجمع اكثر من خمسين متظاهراً، تم استحضار هذه التركيبة المنحلة لاستخدامها كواجهة نقابية ترفع الشعارات المطلبية الشكلية فيما يصطف خلفها مناصرو «حزب الله» وحلفاؤه الذين يتحركون وفق جدول اعمال سياسي بحت لا يمت بأي صلة الى الشعارات المرفوعة».

رئيس الوزراء اللبناني الاسبق عمر كرامي يتوسط حسين الخليل المتحدث الرسمي باسم حزب الله والنائب ميشيل عون

وقال الوزير مروان حمادة عن تحرك المعارضة «قبل اجتماعهم علمنا اسرارهم من صغارهم، وكما أفشلنا هذا المخطط في جولته الاولى، مخطط الاعتصام الذي تحول نهاية الى «كرمس» وحفلة زجل مستمرة سنتصدى لهذا المشروع الثاني بالهدوء نفسه، برباطة جأش، بحكمة ولكن بحزم ايضاً».

وأكد «ان قطع شرايين البلد ممنوع، ونحن نحذر الاتحاد العمالي او ما يسمى بالاتحاد العمالي، لان ما يجمع هو بقايا نتاج المخابرات السورية وبعض وزراء العمل الذين «فرخوا» نقابات وهمية خلال فترة الوصاية من انهم ليسوا وحدهم في الحركة العمالية وليسوا وحدهم ايضاً في الشارع وليسوا وحدهم في المواجهة او سيكونون وحدهم على العكس في مواجهة السلطة التي لن تسمح بإغلاق طرق وزارة العدل والامن العام واوتيل ديو والمفاصل الرئيسية للطرق في المنطقة الشرقية».

جنبلاط دعاه لممارسة دوره طالما لا مسدس في رأسه

بري يرى في دعوة نائبه المجلس للانعقاد إعداماً للطائف: إذا قَبل البطريرك تهميش دور رئيس الجمهورية فالشيعة لن يقبلوا

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس

لا يزال السجال محتدماً بين رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط على خلفية عدم دعوة الرئيس بري المجلس الى الانعقاد لاقرار مشروع المحكمة ذات الطابع الدولي وتلويح قوى 14 آذار بتكليف نائب رئيس المجلس فريد مكاري بالدعوة الى عقد جلسة خارج ساحة النجمة ما يشكل تحدياً للرئيس بري الذي لم يتورّع عن مقابلة هذا الاستفزاز بمواقف حاسمة اضاف اليها امس قوله «إنهم إذا فعلوا ذلك يكونون قد أطلقوا رصاصة الرحمة على اتفاق الطائف وأسقطوه نهائياً، بل أعدموه. وهم يعرفون ماذا يعني سقوط اتفاق الطائف ولماذا حصل اتفاق الطائف؟» في اشارة ضمنية منه الى احتمال تطيير اتفاق الطائف وما حمله من صلاحيات لرئاسة الحكومة السنية.

وشددت مصادر قريبة من الرئيس بري «على ضرورة تطبيق الطائف وتبني صيغته مجدداً لأن ما جرى ويجري ينسف اتفاق الطائف كاملاً في بنوده، وهو، اي رئيس المجلس، يتخوف وبعدما استولى الفريق الحكومي على صلاحيات رئيس الجمهورية من ان يؤدي العرف المعمول به راهناً الى القضاء على ما تبقى لرئيس الجمهورية من صلاحيات ودور». واشارت الى «ان الرئيس بري يرى كذلك محاولات للقفز فوق المجلس النيابي دوره وسلطته كما تتم بالنسبة الى صلاحيات الرئاسة الاولى، وهو يعتبر ان اقدام فريق 14 آذار وبواسطة نائب رئيس المجلس النيابي على الدعوة الى عقد جلسة نيابية عامة سواء لإقرار مشروع المحكمة او اي مشروع آخر هو من المحظورات الدستورية والقانونية واذا كان المسيحيون والبطريرك قبلوا بتهميش دور رئيس الجمهورية وصلاحياته فإن الشيعة لن يقبلوا بمثل هذا الامر».

من ناحيته، ردّ النائب جنبلاط على قول رئيس المجلس إن لا مسدس في رأسه فقال «ادعو الاخ الرئيس نبيه بري الى ان يمارس دوره السياسي والتشريعي كاملاً، طالما ان لا مسدس في رأسه وطالما انه ليس ممن يُهدَدون كما قال، فهو مسؤول عن مجلس النواب الذي يمثل الشعب اللبناني بمختلف اتجاهاته، وهذا المجلس هو الموقع الدستوري المناسب للحوار السياسي، فلماذا تعطيله؟». وقال جنبلاط منتقداً حزب الله «لقد حجبت الاعتصامات الالهية النور عن الكثير من الأمور قبل استقالة الوزراء، فماذا فعل مثلاً وزير الطاقة بملف الكهرباء الذي يكبد الخزينة خسارة سنوية بقيمة مليار دولار تشكل 45 في المئة من عجز الموازنة العامة؟ كم كان حرياً به وبمعلميه في ايران الاتيان بالمال الالهي النظيف لمعالجة هذا الملف او المساهمة في مؤتمر باريس–3 بمليار دولار تمثل الخسارة التي تكبدها قطاع الكهرباء اثناء توليه الوزارة؟».

واضاف «لن نقبل بتكرار تجربة باريس ـ 2 ولن نقبل بذهاب الدعم الاقتصادي الدولي سدى، والسبيل الى ذلك سيكون من خلال مزيد من التفعيل للحكومة وجلساتها وقراراتها، لأن المسيرة لا بد ان تستمر وبعض الخطابات المتوترة والصراخ لن يوقفها لأن المسألة مسألة خيارات سياسية بالدرجة الاولى، ونحن حسمنا خيارنا الى جانب لبنان العربي الديموقراطي المستقل المتنور الحر».

أبو العينين: الفلسطيني أول من يدفع ثمن الخلافات في لبنان

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

إعتبر مسؤول حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سلطان أبو العينين، خلال مؤتمر صحافي عقده في مقر المنظمة في مخيم الرشيدية في جنوب صور، «أن الخلافات الداخلية السياسية في لبنان تنعكس على القضية الفلسطينية بصفتها القضية المركزية، وأن الفلسطيني هو أول من يدفع الثمن نتيجة الخلافات في لبنان».

ورأى أن «الإتفاق بين اللبنانيين يدعم القضية الفلسطينية ويعيد ورقة العمل الفلسطينية الى طاولة الحوار بين القادة اللبنانيين»، لافتاً الى «أن الهموم الفلسطينية، المعيشية والإجتماعية والإقتصادية كثيرة، أهمها تداعيات ما يحصل من خلاف مع حركة حماس، وأن هناك بعض الجهات التي تحاول زج الفلسطينيين في الصراع السياسي الدائر في الساحة اللبنانية ومحاولة الإيحاء بأن حركة فتح مع طرف ضد آخر أو تصنيفها كطرف سياسي مع فريق معين، إن هؤلاء لا يعرفون أن فتح تقف على مسافة واحدة من الجميع، ويهمها استقرار وأمن وسيادة وكرامة لبنان واللبنانيين».

الاعلان رسميا عن ميثاق اخلاقيات العمل الفلسطيني في مناطق الـ48 والتصدي للخدمة الوطنية

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

ضمن لقاء احتفالي نظمه اتحاد الجمعيات العربية «اتجاه» يوم امس الاثنين في قاعة جمعية الزهراء في سخنين تم الاعلان الرسمي عن ميثاق اخلاقيات العمل الاهلي الفلسطيني في الداخل، ليكون اول ميثاق لهيئة جماعية له بعد تمثيلي ضمن المجتمع العربي الفلسطيني في مناطق الـ48 . وحضر اللقاء العشرات من مندوبي الجمعيات الاهلية الفاعلة في الداخل الفلسطيني، وتضمن اللقاء عددا من الكلمات حيث تحدث حسين ابو حسين، رئيس اللجنة التنفيذية في اتجاه (اتحاد جمعيات عربية اهلية)، وامير مخول مدير عام اتجاه ووفاء شاهين وسلمى واكيم من جمعية الزهراء.

واكد المتحدثون على الجهود التي بذلت جماعيا على مدار ثلاث سنوات لصياغة الميثاق، وعلى بنود الميثاق التي تتطرق الى القيم الداخلية الموجهة، مواصفات الاداء السليم، دور قطاع العمل الاهلي والعلاقة بين الجمعيات، الهوية، تحديد اسس العلاقة مع الحركات السياسية، مع المؤسسات التمثيلية للمجتمع الفلسطيني ومع الاعلام المحلي، مناهضة الخدمة المدنية الاسرائيلية واشتراط الحقوق، تحديد اسس العلاقة بالجهات المانحة وتحديد آليات تنفيذية، حيث يشكل الميثاق رسميا شرطا للعضوية في اتحاد الجمعيات.

كما اكد المجتمعون على دعوة الهيئات الشعبية التمثيلية وبالذات لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية لبلورة مواثيقها وتحدي اخلاقيات عملها، الامر الذي سيسهم في تنظيم المجتمع الفلسطيني على اساس ثوابت وطنية واداء سليم.

بالاضافة الى ذلك، تم خلال اللقاء طرح موضوع الخدمة المدنية وحملة اتحاد الجمعيات لمناهضة الخدمة المدنية الاسرائيلية والتي ورد ذكرها كأحد البنود المركزية في الميثاق واتفق خلال اللقاء على التصدي لهذه الحملة. وتمت الاشادة بالخطوات التي قامت بعض الجمعيات والاطر السياسية باطلاق حملة ضد الخدمة الوطنية كان آخرها عريضة الكترونية نشرت على شبكة الانترنت.

بيرتس يؤيد التفاوض مع سورية ويطرح خريطة طريق جديدة مع الفلسطينيين

■ تل أبيب ـ يو بي آي: قال رئيس حزب العمل ووزير الدفاع الاسرائيلي عمير بيرتس انه يؤيد اجراء مفاوضات بين تل أبيب ودمشق وطرح خطة خريطة طريق جديدة للتوصل الى حل للصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني.

ونقلت وسائل اعلام اسرائيلية عن بيرتس قوله خلال اجتماع لكتلة حزب العمل في الكنيست امس الاثنين انه يؤيد التفاوض مع سورية «ومن دون الاكثار بالكلام فان الثمن معروف»، في اشارة الى مطلب سورية بانسحاب اسرائيل من هضبة الجولان. وأضاف بيرتس انه يتوجب عرض خطة خريطة طريق جديدة تندمج فيها مبادرة السلام السعودية وعقد مؤتمر سلام دولي. وقال «يتوجب ان يتم عرض أفق سياسي واقتصادي أيضا على الفلسطينيين بهدف تقوية المعسكر المعتدل بين الفلسطينيين، الى جانب عرض افق وأمل لتغيير الواقع الراهن أمام الجمهور الاسرائيلي».

وتأتي أقوال بيرتس غداة اعلان رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق ايهود باراك عن ترشيح نفسه لرئاسة حزب العمل. واستعرض بيرتس خطته السياسية الجديدة وقال انها تتكون من ثلاث مراحل بحيث تكون مدة كل من المرحلة الأولى والثانية 6 شهور فيما مدة المرحلة الثالثة 18 شهراً. وأضاف انه في المرحلة الأولى يتم بلورة واستقرار الواقع أمني واقتصادي جديد والمرحلة الثانية هي مرحلة المفاوضات حول مبادئ الحل الدائم وتوسيع السيادة الفلسطينية، فيما تبدأ بالمرحلة الثالثة المفاوضات المفصلة حول الحل الدائم وتطبيقه. وقال انه في اطار المرحلة الأولى يتم أيضا اعادة الجندي الاسرائيلي الاسير في قطاع غزة غلعاد شليط مقابل اطلاق سراح اسرى فلسطينيين.

وأضاف ان وقف اطلاق النار بين اسرائيل والفلسطينيين سيستند على عمليات تقوم بتنفيذها قوات الأمن الفلسطينية الموالية للرئيس الفلسطيني محمود عباس وتنسيق أمني اسرائيلي فلسطيني.

وتقضي هذه المرحلة أيضا بتحسين نسيج حياة الفلسطينيين ودفع النشاط الاقتصادي في السلطة الفلسطينية وازالة بؤر استيطانية عشوائية التي أقيمت بعد آذار (مارس) 2001.

والدة أسير اسرائيلي في لبنان تدعو أمهات الاسرى اللبنانيين للضغط على حكومتهم وحزب الله

■ تل ابيب ـ يو بي آي: دعت ملكا غولدفاسير، والدة الجندي الاسرائيلي الأسير لدى حزب الله أودي غولدفاسير، أمهات الاسرى اللبنانيين في اسرائيل الى ممارسة ضغوط على الحكومة اللبنانية وحزب الله من أجل دفع الاتصالات لتنفيذ صفقة لتبادل الاسرى. وطالبت غولدفاسير أمهات الاسرى اللبنانيين في مقابلة أجرتها معها الاذاعة الاسرائيلية العامة امس الاثنين «باطلاق صرخة وممارسة ضغوط على حكومة لبنان وحزب الله» لدفع الاتصالات التي تقود الى عودة الجنديين الاسرائيليين الأسيرين لدى حزب الله غولدفاسير والداد ريغيف.

وقالت غولدفاسير انه لا توجد قيود تمنعها من التقاء أمهات اسرى لبنانيين والخروج بدعوة مشتركة لحكومتي اسرائيل ولبنان وحزب الله والمجتمع الدولي لاطلاق اسرى الجانبين.

وهاجمت غولدفاسير المسؤولين الاسرائيليين وقالت انهم «منشغلون بالجري وراء الكراسي أكثر من الاهتمام بالمخطوفين» في اشارة الى الجنديين الاسرائيليين الاسيرين.

وأضافت انها لا تفهم لماذا طالت المفاوضات لاطلاق ابنها وريغيف ستة أشهر في الوقت الذي يعرف كل طرف مطالب الطرف الآخر.

وقالت غولدفاسير انه «بعد أيام، في 12 كانون الثاني (يناير) سينقضي نصف سنة (على أسر الجنديين) ولا يبدو لي ان الأمر يتقدم، وانا كأم وكذلك الأمهات اللبنانيات طبعا يتم سحقنا تحت أقدام السياسيين من كلا الجانبين ولذلك فاني أرى أهمية بألا تكون الصرخة صادرة من جانبنا فقط وانما من الجانب اللبناني أيضا».

وزير الاعلام السوري يؤكد ان مشكلات المنطقة سببها التدخل الخارجي

■ دمشق ـ يو بي آي: قال وزير الاعلام السوري محسن بلال ان السبب الحقيقي للمشكلات في المنطقة هو استمرار الاحتلال والتدخل الأجنبي في شؤون دولها.

وقال بلال، خلال استقباله وفداً برلمانياً بريطانياً أوروبياً ان «الأسباب الحقيقية للمشكلات في منطقة الشرق الأوسط هي استمرار الاحتلال والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة».

واذ شدد بلال، في التصريح الذي أوردته وكالة الانباء السورية الرسمية (سانا) على «أهمية الحوار والتعاون الاعلامي بين سورية ودول الاتحاد الأوروبي»، أكد على أهمية الدور الذي يمكن ان يضطلع به الاتحاد لاحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ودعا الى «تشخيص الأسباب الحقيقية وراء الأزمات في الشرق الأوسط عبر استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجولان والأراضي العربية الفلسطينية ولبنان اضافة الى التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لدول المنطقة».

أما الوفد فتحدث خلال اللقاء عن «أهمية تبادل الزيارات البرلمانية بين دول الاتحاد وسورية من أجل تعزيز التواصل بين الشعوب والتعرف عن كثب على قضايا المنطقة واستشفاف الحلول المناسبة لها». ويضم الوفد، الذي التقى أيضا الرئيس بشار الأسد ونائبه فاروق الشرع ووزير الخارجية وليد المعلم ورئيس الوزراء محمد ناجي العطري، جاك سانتير عضو البرلمان الأوروبي وديفيد ستيل رئيس البرلمان الاستكلندي السابق وأعضاء في مجلسي العموم واللوردات البريطاني ونواب في البرلمان الأوروبي ونظمي أوجي رئيس المنظمة الانكليزية ـ العربية.

حزب الله يرد على هجوم زعيم الأكثرية النيابية اللبنانية عليه

■ بيروت ـ يو بي آي: انتقد عضو الكتلة النيابية لحزب الله حسن فضل الله اتهام زعيم الاكثرية النيابية سعد الحريري حزب الله بأنه «رأس الحربة» لما يتعرض له لبنان من «موجة إرهاب سياسي وفكري».

وكان اتهام الحريري لحزب الله جاء في بيان له الاحد.

وقال فضل الله «إننا وبكل أسف ومن خلال تجربتنا مع النائب الحريري فإنه لا يقيم وزناً لأي إلتزام أو كلام».

وأردف «إننا ننصح للحريري، العودة الى منطق الشراكة لأنه لن يستطيع مهما أوهم بالدعم الخارجي أن يتفرد بالقرار بخاصة في القضايا الأساسية، فأي إصلاح لن يتم إلا بالتوافق السياسي شأنه شأن كل قضية حساسة».

وقال «إن النائب الحريري يدرك في قرارة نفسه أن تعطيل المبادرات العربية سابقاً وحالياً إنما سببه رفض الشراكة والتمسك بمنطق التفرد والاستئثار استجابة لتعليمات خارجية وبالتحديد من الإدارة الأمريكية التي عطلت إمكان قيام حكومة وحدة وطنية خشية أن تفقد وصايتها على لبنان».

وقال «نرى في الحملة الجديدة للنائب الحريري على حزب الله تعبيرا عن الضيق والتوتر بعد فشل رهاناته على الحرب الإسرائيلية وعلى الضغوط الدولية وبعد فشل حملته على المقاومة وقائدها لتشويه صورتها العربية والاسلامية».

ودعا فضل الله النائب الحريري «الى الوقوف بكل جرأة وإعلان رفضه للاملاءات الخارجية والانحياز الى جانب اللبنانيين بدل هذا الرهان العقيم على المساندة الدولية، وبدل هذا التصنيف للبنانيين وتحريضهم على بعضهم البعض، وبدل هذه التهديدات التي يسوقها ضد الآخرين، وبدل هذا التلويح بالتقاتل والفتنة».

وقال «الفرصة متاحة أمامه للخروج من هذا النفق الذي أدخل البلاد إليه، وبالتالي إعطاء فرصة لهذا البلد كي ينهض من أزماته على قاعدة الشراكة والتعاون».

وكان الحريري قال في بيان له الاحد إن «لبنان يتعرض لموجة جديدة من الارهاب السياسي والفكري تتزامن مع الاستعدادات الجارية لعقد مؤتمر باريس 3».

وأبدى أسفه «الشديد لان يشكل الحزب بقيادته السياسية واجهزته الاعلامية وقدراته اللوجستية وامكاناته المالية رأس حربة في الهجوم المتجدد على باريس 3 خلافاً للتعهدات التي سبق لامينه العام ان ارسل اشارات واضحة في شأنها»، كما أسف لأن «يتخذ حزب الله من بعض المواقف وردات الفعل على حملات التخوين واستباحة دم عدد من القيادات والوزراء مدخلاً للتنكيل بالمحكمة الدولية».

الحكومة الاسرائيلية تؤيد بالاجماع مشروع قانون سحب الجنسيات من عرب الداخل الذين يزورون سورية

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

بعيد زيارة التواصل التي قام بها نواب حزب التجمع الوطني الديمقراطي الى سورية ولبنان في شهر ايلول (سبتمبر) من العام الماضي، قال وزير الداخلية الاسرائيلي روني بارو اون، انه يفكر جديا في سحب جنسيات النواب الثلاثة عزمي بشارة وجمال زحالقة وواصل طه، لانهم قاموا بزيارة الى بلد عدو واجتمعوا هناك الى شخصيات تكن العداء لاسرائيل. ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية ماضية في سياستها لمنع زيارات التواصل التي تنظم الى سورية، حيث يلتقي ابناء العائلة الواحدة الذين ابعدتهم النكبة المشؤومة في العام 1948 عن بعضهم البعض. وفي تصعيد جديد يدل على نوايا الحكومة الاسرائيلية في تعاملها العنصري مع العرب الفلسطينيين في مناطق الـ48 قررت قبول مشروع القانون الذي تقدم به النائب المتطرف عن حزب الليكود غلعاد اردان، والذي بموجبه تنقل صلاحية سحب الجنسية من وزير الداخلية الاسرائيلي الى محكمة الشؤون الادارية ليكون الامر اكثر سهولة في سحب جنسيات عرب الداخل.

يشار في هذا السياق الى ان القانون الاسرائيلي يعتبر سورية ولبنان دولتي عدو، ويمنع المواطنين الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية من الدخول اليهما، ومن يقوم بفعل ذلك فانه يرتكب مخالفة قانونية ويقدم للمحاكمة، ولكن حتى الان امتنعت الحكومة عن تنفيذ هذا القانون، خصوصا وان الكثيرين من عرب الداخل سافروا الى سورية للقاء اقاربهم هناك.

وفي جلسة الحكومة الاخيرة نوقش اقتراح قانون النائب اردان، الذي يهدف حسب زعم النائب المتطرف الى الحفاظ على امن الدولة العبرية ومنع حاملي الجنسيات الاسرائيلية من زيارة الدول التي يعتبرها القانون الاسرائيلي دول عدو. وحسب مشروع القانون تنتقل صلاحية نزع المواطنة من وزير الداخلية إلى المحكمة اللوائية باعتبارها محكمة للشؤون الإدارية. وتبحث المحكمة في طلبات المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية المحامي مناحيم مزوز، بنزع المواطنة عن شخص ما.

وقالت صحيفة هآرتس الاسرائيلية في عددها الصادر امس الاثنين ان الحكومة الاسرائيلية قررت قبول مشروع القانون ولكن بشروط، اذ انه حسب القانون الاساسي للدولة العبرية لا يمكن للحكومة ان تسحب جنسية مواطن وتتركه بدون جنسية، وبالتالي قررت ان تحول القضية الى وزارة القضاء الاسرائيلية لايجاد مخرج من هذا المأزق، حيث تتم عملية سحب الجنسية بعد ان تحصل الحكومة على تقرير خاص من الوزارة حول السبل للالتفاف على القانون الاساس الذي يمنعها من سحب جنسية المواطن وتركه بدون جنسية. كما وافقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع دعم مشروع قانون النائب اردان بالقراءة التمهيدية، وحتى ذلك الوقت تكون قد حصلت على التقرير من وزارة القضاء الاسرائيلية.

وقال النائب المتطرف اردان الذي نشبت بينه وبين النائب عزمي بشارة رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي مشادة كلامية في لجنة الكنيست لصحيفة «هارتس» ان الدولة العبرية تواجه ارهابا من هذا القبيل منذ اقامتها في العام 1948، وإذا كانت الدولة العبرية تواقة للحياة، يتوجب أن تعمل وفق مفهوم الديمقراطية المدافعة، كما ينبغي أن تحمي نفسها أمام من يستهدفونها، وللأسف هم من أبناء بيتها. لا يمكن أن يكون شخص مواطنا في دولة يسعى لتدميرها، على حد تعبيره. وكانت الشرطة الاسرائيلية قد حققت مع النواب الثلاثة بشارة وزحالقة وطه، واوضح النائب واصل طه ما دار في التحقيق، اذ قال: وجهوا الينا اسئلة عن الزيارة ومركبات الزيارة واللقاءات التي تمت في دمشق وبيروت، وليس لدينا ما نخفيه، تحدثنا عن كل اللقاءات التي قمنا بها، واضح جدا ان التحقيق يندرج ضمن اطار ملاحقة ومطاردة وتضييق الخناق على التجمع الوطني الديمقراطي، هم يريدون محاكمة الموقف السياسي وليس الزيارة، فقد زار الكثيرون الاقطار العربية وبما فيها لبنان، رون بن يشاي كتب تقريرا من الضاحية وهو اسرائيلي ومراسل عسكري وزار لبنان بجواز سفر غير اسرائيلي، ولم يحصل لا تحريض ولا غير ذلك، بل جعلوه بطلا، على انه نقل صورا من الضاحية المدمرة بفعل العدوان الهمجي الاسرائيلي.

لبنان خسر 100 مليون دولار نتيجة اعتصام المعارضة في وسط بيروت

■ بيروت ـ يو بي آي: قال وزير السياحة اللبناني جو سركيس ان الخسارة الناجمة عن اعتصام المعارضة في وسط بيروت التجاري وصلت الى 100 مليون دولار.

ويتعصم انصار المعارضة منذ 39 يوما في وسط بيروت التجاري الفخم الذي يحتوي على محال تجارية ومطاعم للمطالبة بتأليف حكومة «وحدة وطنية».

ويبيت انصار المعارضة في خيم نصبوها في الوسط التجاري ويقيمون مهرجانات خطابية.

وتوقع سركيس في حديث تلفزيوني انه عقد ثلاثة مؤتمرات سياحية اقليمية خلال العام الحالي في بيروت التي تراجعت فيها وفي المناطق اللبنانية الاخرى الحركة السياحية بسبب الوضع السياسي المتوتر.